إعلان حركة حق

أيتها التونسيات أيها التونسيون

نعلن اليوم بتوفيق من الله تأسيس حركة حقّ، تتويجا لمسار توحيدي بين عدد من القوى السياسية لبناء تنظيم سياسي من طراز جديد، يتعظ من تجارب الماضي ويمثّل استمرارا لروح وطموح الحركة الوطنية التونسية الأصيلة.
اليوم يعلن مناضلات ومناضلي حركة حقّ أنهم يجتمعون على تحمّل مسؤولية رفع مشعل التقدّم الذي حملته أجيال وطنية متعاقبة حلمت بأمة تونسية قويّة تطور قدراتها لخدمة التونسيين اعتمادا على العناصر الأساسية الثلاثة المتمثلة في العلم والعمل والعدالة.

إن شعارنا الرئيسي هو "حقّي في بلادي وحقّ بلادي عليّ" وهو يعني أن الحقّ مسار في الاتجاهين فحقّ المواطنة يرتبط شرطيّا بواجب العمل لصالح الأمة، والمواطنة الحقيقية لا تتحقّق إلا بمغادرة فضاء الحاجة والخوف.

لقد حدد ميثاق الحقّ المبادئ الكبرى الّتي اتّحد حولها الحقانيّات والحقانيّون. وإنّنا نعرض في هذا الإعلان على الرأي العام الوطني اختياراتنا البرنامجية الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي تتقاطع في اتجاه تحقيق هدف الأمة الرئيسي في خلق الثروة المادية والرمزية بواسطة ولفائدة الإنسان التونسي.

الحق في نظام سياسي عادل وفاعل
إنّنا نعمل من أجل إرساء نظام رئاسي ديمقراطي فعّال، غير معقد ويحترم الحريات، كما يلعب فيه البرلمان دور سلطة توازن مثل السلطة القضائية لكي تتّجه كلّ طاقات الأمة نحو تحقيق هدفها في خلق الثروة الماديّة. وسنعمل على مراجعة كل التشريعات التي تخالف هذا المبدأ.

الحق في الرؤية الوطنية والآلية اللازمة لتنفيذها
لا يمكن تصور خطة خروج من الأزمة لضمان الإقلاع والنهوض دون اعتماد رؤية وطنية شاملة تمتدّ لعقود ويقع الإستمرار في تنفيذها بغض النظر عن الديناميكية السياسية. إن أولويتنا ستكون العمل من أجل أن يتم اعتماد هذه الرؤية الوطنية للتقدم في إطار هيئة تمثيلية (تأسيسية) تتم المصادقة على نتائجها باستفتاء.
كما سنعمل على تأسيس هيئة الرؤية الوطنية لتتمتّع بالإستقلالية عن جميع السلط وتسهر على حسن تطبيق الرؤية الوطنية بغض النظر عن تغيّر الحكام والحكومات.

الحق في التحول الرقمي
التحول الرقمي ليس اختيارا بل ضرورة وجودية للأمة. وهو أحد ركائز الرؤية الوطنية والوسيلة الرئيسية لتفجير طاقات الشباب وتطوير المعاملات واستغلال المعطيات ومكافحة الفساد ومحفّز للنمو الاقتصادي وبدونه لا يمكن الخوض في متطلبات القرن الواحد والعشرين. كما أنّه أساس تصورنا للتعليم المتاح للجميع ولتعميم خدمات الصحة.
إننا سنعمل على وضع استراتيجية شاملة وإجبارية للتحول الرقمي مصحوبة بالمؤسسات التي ستعنى بتطبيقها.

الحق في مغادرة الفقر: منحة العائلة
أمام تحلّل سياسات التعويض غير الفعالة اجتماعيا وغير المجدية اقتصاديّا، ومن أجل توسيع قاعدة الإستهلاك والمشاركة الإقتصادية، ولتوفير مقتضيات الكرامة لشريحة كبيرة في مجتمعنا، سنعمل من أجل توفير منحة عائلية شهرية بمقدار راتب أجر أدنى للعائلات الفقيرة، تمنح للأم حصريا بشرط ضمان مواصلة كافة الأبناء دراستهم.

حق التونسي في الصحة عبر تهيئة المستشفيات والعمل بنظام القوافل الطبية والطّب عن بعد باعتماد الوسائل الرقمية.

الحق في تعليم مجاني ذو جودة عالية عبر إرساء آليات حديثة مثل منصة تعلم رقمية والتركيز على اختصاصات تتماشى مع سوق الشغل للحد من مشكل البطالة إضافة إلى التركيز على التعليم الحرفي لخلق يد عاملة منضبطة وكفأة. كما يشمل تصورنا للتعليم على تربية تاريخية وقيمية تجذر الشعور بالإنتماء للأمة التونسية وتغرس الطموح وتجعل الناشئة تستوعب الرؤية الوطنية للتقدم.

الحق في الماء والطاقة وهي موارد حيوية، العمل على تنويع مصادر الطاقة وإنتاجها دون استثناء بما يمكّن من مضاعفة القدرة على تحلية المياه، اضافة لبرامج تكميلية للاستفادة من الموارد المائية الطبيعية التقليدية

الحق في أقاليم اقتصادية لا أقاليم سياسية
إن خلق الثروة يتطلب إنشاء أقطاب اقتصادية متكاملة في إطار تقسيم إقليمي ناجع. ومن أجل إنجاح هذه اللامركزية، لا بد من اعتماد إجرائين على الأقل:
-تخصيص نسبة من عوائد الثروة المنتجة لا يقل عن الربع في كل جهة لاستثمارها على عين المكان وفقا لقاعدة من ينتج يستفيد ثّم يتضامن .
- إقرار لامركزية مقرات بعض الوزارات و المؤسسات العمومية عبر تركيز بعض هذه المقرات في الولايات الداخلية، تكاملا مع التحول الرقمي.

الحق في سياسة خارجية في مستوى طموح الأمة
نطالب بوضع استراتيجية طويلة المدى في مجال العلاقات الخارجية عبر إحداث مجلس أعلى للديبلوماسية التونسية مشكلا من ديبلوماسيين ورجال أعمال وفنّانين وتونسيين بالخارج ليعمل على تطبيق الرؤية الوطنية التونسية.

الحق في الهجرة المنظمة
إن تنقّل الكفاءات واليد العاملة بين الدول مسألة طبيعية، ولحماية التونسي من الهجرة الوحشية يجب إرساء الوكالة الوطنية للهجرة والعمل دوليا مع شركائنا من الساحل الإفريقي من أجل إحداث وكالة أورو-إفريقية للهجرة تنظم حركة العمل في البحر الأبيض المتوسط على قاعدة العرض والطلب تجنبا لإهدار الكفاءات مجانا.

أيتها التونسيّات، أيها التونسيّون
تندرج هذه النقاط الأساسية في إطار رؤية برنامجية متكاملة للنهوض الإقتصادي يقوم بشكل واقعي على قدرات بلادنا الاقتصادية في عالم متغير. فإننا نعتقد بضرورة أن يقوم الإقتصاد الوطني على مبدأ الاستثمار في قطاعات لها ميزة تفاضلية، إضافة لضرورات تحقيق الأمن الذاتي. وعلى هذا الأساس فإن أولوياتنا تبقى قطاعات الفلاحة والثقافة والسياحة والبيئة واقتصاد المنصات المالية والخدماتية والصحية واللوجستية والصناعية وفق قدراتنا والفرص المتاحة في الإقتصاد العالمي.

كما أن هذا البرنامج لن يقوم على أسس متينة إذا لم يكن محتويا على برامج خصوصية تتعلّق بالمرأة في اتجاه مزيد من تعزيز المساواة مع الرجل خاصة في المجال الإقتصادي، وصنع القرار والمشاركة السياسية، إضافة إلى تحفيز الشباب عبر توفيرالإمكانيات الهائلة للتحول الرقمي والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي مع التدريب المهني.
إن الإهتمام بمتقاعدينا هو ضرورة مواطنية وواجب دولة وضرورة إقتصادية. فمهاراتهم وخبراتهم مهمة وكرامتهم فوق كل اعتبار.

إن هذا البرنامج الطموح الذي يعيد أمتنا للعمل وإنتاج الثروة في إطار مناخ عدالة ومواطنة وحرية غير ممكن دون مواجهة لا هوادة فيها مع أعداء تقدم الأمة المتمثلة في البيروقراطية الفاسدة، واقتصاد الريع، وقوانين تكبيل إرادة خلق الثروة ومافيات التهريب وهي التي يعادلها سياسياتوظيف الدين في السياسة والشعبوية وكل من يعارض وجود أمة تونسية.

عاشت تونس عاش الحق في العلم والعمل والعدل